

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

وهو المذهب نص عليه وعليه الأصحاب وحكى بن الزاغوني رواية باختصاص النقص بمس ذكر نفسه

الرابع وشمل قوله أيضا الذكر الصحيح والأشل وهو صحيح وهو المذهب وعليه جماهير الأصحاب وقيل مس الذكر الأشل كمس ذكر زائد فلا ينقص في الأصح .

الخامس مراده بالذكر ذكر الآدمي فالألف واللام للعهد فلا ينقص مس ذكر غيره على الصحيح من المذهب وعليه الأصحاب وقطعوا به وفي مس فرج البهيمة احتمال بالنقص ذكره أبو الفرج بن أبي الفهم شيخ بن تميم .

السادس ظاهر قوله بيده أنه سواء كان المس بأصلي أو زائد كالإصبع واليد وهو صحيح وهو المذهب وعليه الأصحاب وعنه لا ينقص مسه بزائد .

السابع مراده بقوله بيده غير الظفر فإن مسه بالظفر لم ينقص على الصحيح من المذهب قال في القواعد الفقهية هو في حكم المنفصل هذا جادة المذهب قاله في الفروع وقال بعضهم للمس بالظفر كلمسه يعني من المرأة على ما يأتي قال وهو متجه وقيل ينقص للمس به وهو ظاهر كلام المصنف هنا .

الثامن مفهوم قوله بيده أنه لو مسه بغير يده لا ينقص وفيه تفصيل فإنه تارة يمسه بفرج غير ذكر وتارة يمسه بغيره فإن مسه بفرج غير ذكر نقص على الصحيح من المذهب وعليه أكثر الأصحاب قال المجد اختاره أصحابنا وهو من المفردات قال في الفروع واختار الأكثر ينقص مسه بفرج والمراد لا ذكره بذكر غيره وصرح به أبو المعالي انتهى وقيل لا ينقص اختاره بعض الأصحاب وهو احتمال للمجد في شرحه وهو مفهوم كلام المصنف هنا وإن مسه بغير ذلك لم ينقص قولاً واحداً ويأتي لو مست المرأة فرج الرجل أو عكسه هل هو من قبيل مس الفرج أو مس النساء